الغانم يهنئ نظيره في بنما بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في كومنولث دومينيكا جوزيف إسحق، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده من جهة أخرى بعث الغانم امس ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في جمهورية بنما كريسبيانو آدمز، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده

حماد هاجم المونس... والصقعبي تدخّل مدافعاً

«مافيا العقار» و«النفس العنصري» يشعلان «الإسكانية»

رياض عواد

استغرب النائب سعدون حماد تصويت النائب خالد المونس لصالح الصقعبي في انتخابات مقرر اللجنة الاسكانية البرلمانية إذ تم الاتفاق مع خالد المونس للتصويت له في المنصب، وقال: كلمته وقلت له على الأقل يكون التصويت وفق طريقة الباركود، لكن المفاجأة أن خالد العتيبي صوّت لعبدالعزيز الصقعبي ولم أتوقع أنه يصوت لممثل حدس.

وفيما سار اختيار منصبي الرئيس والمقرر في اللجان البرلمانية، برتابة وروتينية، ما بين تزكية وانتخاب، كان الوضع في اللجنة الإسكانية مغايراً، حيث كُسرت تلك الرتابة وذلك الهدوء، وحدث سجال خرج من قاعة الاجتماعات إلى «بوديوم» التصريحات الصحافية، وسط اتهامات ما بين نكران الجميل والنَّفَس العنصري.

فبعد أن سارت تسمية رئيس اللجنة بلا مشاكل، بتزكية النائب فايز الجمهور للمنصب، جاء انتخاب المقرر ليكون شرارة الخلاف، حيث تنافس عليه النائبان عبدالعزيز الصقعبي وسعدون حماد، فكان الفوز من نصيب الصقعبي بترجيح صوت النائب خالد المونس، وهو ما أثار حفيظة حماد الذي اعتبر المونس ناكراً لجميله بعد أن كان سبباً في نجاحه في انتخابات مجلس الأمة للفصل الماضي. وهذا الأمر لم يعجب الفائز بمنصب المقرر فاعتبر أن حماد دخل في تصريحه هذا بنَفَس عنصري.

وقال حماد: توقعت أن العتيبي يرد الجميل إليّ، لأنه في الانتخابات التشاورية عام 2016، جاءني للبيت وقال: ما أستغني عن وقفتك وكان يأتي إليّ بشكل دائم، يعني ما وصلت مجلس الأمة إلّا من خلالي، فواحد يوصلك إلى مجلس الأمة عليك أن ترد له الجميل.

وجاء الرد من النائب الصقعبي الذي قال إنه في اجتماع اللجنة الاول، استغربنا دخول النائب سعدون حماد بنفس تخريبي وعنصري بغيض ومزعج، ويقول إما تعطوني مقرر اللجنة وإلّا ساعطّل عملكم، والشرهة مو عليكم، الشرهة على ولد عمي اللي ما صف معاي وصوّت لي، فما هذا الكلام الذي يقوله؟ وأين نحن؟». وخاطب حماد بقوله «هذا وأنت نائب في مجلس الأمة، ووفق المادة 109 من الدستور فإنك تمثل الامة بأسرها لا قبيلة ولا طائفة ولا عنصرية».

وأضاف الصقعبي: ولد عمي وأخوي مَنْ هو ثابت معي على المبدأ، ومَنْ يقف معي بالحق والذي يعمل معي لمصلحة الكويت، هذا ولد عمي واخوي، وهذا النائب خالد العتيبي رجل المواقف واضح وصريح، وله صولات وجولات في قاعة عبدالله السالم لا ينساها الشعب الكويتي، والذي شرّف الكرسي وتشرفت بمزاملته خلال الفترة الاخيرة، ولا انت يا ابو حماد الذي يفرّق بيني وبين اخواني»، موجهاً رسالته للنائب سعدون حماد «انا اعرف لماذا دخلت في تشكيل اللجنة الاسكانية، وأعلم أن مشاريعنا وقوانيننا ستزعج مافيا العقار وتدمرهم، وهذه الرسالة لك ولمَنْ هو خلفك.

وأشار الى أنه طالب بتشكيل هذه اللجنة في الجلسة الافتتاحية هو وزميله النائب فايز الجمهور، وانهما تحدثا مع النائب خالد العتيبي، وبيّنا له انهما يعلمان بحجم الالتزامات التي عاتقه، وانه عضو في البرلمان العربي، وفي الوقت نفسه بان أهل الكويت يثقون به، وطلبا منه الانضمام لهما في اللجنة وعرضا عليه قوانينهما، وانهما بصدد ان يكونا الرئيس والمقرر لهذه اللجنة، وأبدى موافقته والتزم بكلمته.

سعدون حماد

عبدالعزيز الصقعبي

الشاهين يدعو إلى تخفيف قيود التنقل والسفر لغير المطعمين

دعا النائب أسامة الشاهين مجلس الوزراء ووزارة الصحة إلى تخفيف قيود التنقل والسفر على غير المطعمين، معلناً عن توجيهه سؤالاً برلمانياً إلى وزير الصحة عن السلاسل التجارية الدوائية.

وقال الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن هذه الدعوة تأتي بعد استقرار الوضع الصحي في الكويت، خصوصا بالنسبة لشركات الطيران والوجهات التي ترحب بالقادمين إليها سواء كانوا مطعمين أو غير مطعمين.

من جهة أخرى أعلن الشاهين عن توجيه سؤال برلماني لوزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود في شأن السلاسل التجارية الدوائية التي اعتبرها سبباً أساسياً في ارتفاع أسعار الأدوية.

وأوضح أن هناك قانونا معمولا به في الكويت يمنع امتلاك الصيدلاني الكويتي الواحد أكثر من صيدلية واحدة ويمنع أن يفتتح الصيدلاني الكويتي فروعا لهذه الصيدلية. وأكد أن هذا القانون معمول به في الكثير من دول العالم التي تريد المحافظة على مهنة الصيدلة كمهنة طبية وليس كشركة أو صناعة تجارية تتعرض للاحتكار ورفع الأسعار والارتفاع الفاحش في أسعار الأدوية.

وبين أن المواطنين المتقاعدين خصوصا وعموم المواطنين والمقيمين يعانون من ارتفاع أسعار الأدوية، معتبراً أن السلاسل التجارية الدوائية سبب رئيس في هذا الارتفاع.

وأفاد بأن السؤال البرلماني الذي وجهه إلى وزير الصحة تناول النصوص القانونية واللائحية التي تمنع وتضبط هذا الاتجار بالأدوية وتعدد الصيدليات.

وأوضح أنه استفسر عن إجراءات وزارة الصحة تجاه وجود سلاسل دوائية تجارية من بينها 3 سلاسل على الأقل هي في الباطن سلاسل أجنبية وتأخذ أموالها جهات أخرى ما يمثل خطورة على الأمن الدوائي في الكويت.

وأعرب عن أسفه لأن الظاهرة انتقلت من كونها وضعا غير قانوني وغير مراقب إلى درجة الدعاية عن السلاسل الدوائية، مبينا أن إحدى السلاسل الدوائية تفتخر بأنها تضم 62 صيدلية

أسامه الشاهين

السايرلوزير الصحة: هل ثبت وجود تدخلات بقرارات لجان المجلس الطبي؟

تقدم النائب مهند السايرسؤال برلماني إلى وزير الصحة بخصوص المجلس الطبي، قال في مقدمته، في مارس 2019 تم تشكيل لجنة تحقيق فنيه متخصصة للوقوف على ملابسات التدخلات لعرقلة سير عمل المسؤولين في المجلس الطبي العام عن أداء الواجبات الوظيفية المناطة بهم وفق قانون المجلس الطبي العام.

وعلى ضوء ماتقدم يرجى الافادة وتزويدنا بالآتي:

1. تزويدنا بصورة عن قرار تشكيل لجنة التحقيق المشار إليها وما توصلت إليه من نتائج والإجراءات والقرارات المتخذة من قبلكم في هذ الشان.

2 –هل ثبت وجود تدخلات بقرارات اللجان في المجلس الطبي؟، حال الإجابة بالإيجاب افادتنا ما إذا تم مراجعة كافة القرارات واتخاذ الإجراءات التصحيحية إن وجدت؟

مهند السايرر

3. افادتنا بالية عمل المجلس الطبي العام وعدد اللجان التخصصية التابعة له مع تزويدنا بقرارات تشكيلها.

4. هل هناك دراسات أو مقترحات أو تصور بشان تطوير نظام العمل والإجراءات في المجلس الطبي العام؟ حال الإجابة بالإيجاب تزوينا بالمستندات الدالة إن وجدت.

5. هل تم الانتهاء من إعداد الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة الصحة بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية؟ حال الإجابة بالإيجاب تزويدنا بصورة عنه

6. هل يوجد شكاوى من المراجعين على الية العمل الإدارية بالمجلس الطبي العام حال الإجابة بالإيجاب تزويدنا بنسخة من الشكاوي المقدمة والقرارات المتخذة إزاء هذه الشكاوى.

7 –افادتنا باسباب عدم إنشاء مجالس طبية في المناطق الصحية لاستقبال المراجعين وتخفيف الضغط على المجلس الطبي العام الرئيسي بمنطقة الصباح الصحية؟.

المناوريسأل الشايع وحمادة عن آلية صرف الأعمال الممتازة في «السكنية» وتجاوزات وكيل «المالية»

اسامه المناور

شايع الشايع

خليفة حمادة

أعلن النائب أسامة المناور عن توجيهه سؤالاً إلى وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان شايع الشايع عن آلية صرف الأعمال الممتازة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية. وجاء في السؤال: «بتاريخ 11–3–2020 صدر تعميم ديوان الخدمة المدنية بناء على ما قرره مجلس الوزراء من تعطيل الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة احترازيا بسبب فيروس كورونا المستجد، وما تبع ذلك من تعاميم وقرارات بالتمديد لأيام التعطيل أو تحديد نسب للدوام وما تم تقريره في شأن الفئات من الموظفين المعفيين من الدوام، وقد تضمنت تلك القرارات التأكيد على عدم تأثير ذلك على احتساب مدد المزاولة الفعلية المقررة لصرف المكافآت المالية مقابل الخدمات الممتازة او لتقييم الأداء تقييما فعليا».

وتساءل المناور: هل استبعدت المؤسسة العامة للرعاية السكنية الموظفين المعفيين من الدوام من مكافأة الخدمات الممتازة مخالفة للتعميم والقرارات السابقة؟ هل تم خفض تقييم الموظفين المعفيين من الدوام؟ هل تم تخفيض تقييم الموظفين واستبعادهم من الأعمال الممتازة ممن لم يشملهم قرار اعادة العمل بالدوام الجزئي؟ هل سبق أن تم اخطار الموظفين بأي اجراءات جديدة تتعلق في تقيم الموظف أو شموله بمكافآت الأعمال الممتازة وتأثير الإعفاء أو التعطيل الرسمي على وضعه الوظيفي؟ مع تزويدي بالتعاميم والقرارات المتعلقة بذلك؟».

وتابع: «هناك بعض الموظفين ممن تم اعفائهم من الدوام احترازيا لمعاناتهم من الأمراض المزمنة التي تقلل المناعة في مواجهة فيروس كورونا المستجد، ما هي الإجراءات التي اتخذت لعدم تأثير ذلك على وضعهم الوظيفي ومكافآت الأعمال الممتازة؟ هل تم استثناء فئات معينة أو موظفين محددين لشمولهم بمكافآت الأعمال الممتازة، مع تزويدي بالقرارات المتعلقة بضوابط وشروط استحقاق الأعمال الممتازة لموظفي المؤسسة العامة للرعاية السكنية؟».

واختتم: «يرجى تزويدي بأي فتاوى قانونية تم الاستناد إليها في شأن تحديد الفئات المستحقة للأعمال الممتازة في ظل تداعيات أزمة فيروس كورونا وما صاحبها من تعطيل أو اعفاءات سواء كانت فتاوى قانونية من ديوان الخدمة المدنية أو من إدارة الفتوى والتشريع او من القطاع القانوني المختص في المؤسسة العامة للرعاية السكنية أو مكتب الوزير المختص».

من جهة أخرى أعلن النائب اسامه المناور عن توجيهه سؤالا الى وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار

(نص السؤال)

نمى إلى علمي بعض التجاوزات الإدارية من وكيل وزارة المالية بالإنابة حيث انها قامت بإصدار القرار الإداري رق م (179) لسنة 2021م بندب موظفة من إدارة التعويضات للقيام بإعمال نائب المدير العام للشئون الإدارية والمالية ، ثم تم إلغاء الندب للموظفة المذكورة بقرار إداري رقم (231) لسنة (2021) ، وتم تكليفها شفهياً للقيام بأعمال مدير إدارة التعويضات واعتماد المذكرات الرسمية وتمثيل إدارة التعويضات أمام وزارة المالية .

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي؟

1 –ما هي الاجراءات التي اتخذتموها تجاه هذه القرارات،وما هو الاجراء المتبع بالوزارة في تعيين من هو أحقبهذا المنصب.

2 – سبب عدم الإعلان عن وجود منصب شاغر في هذه الوظيفة واخيار المستحق؟

3 – مدى قانونية تعيين مدير إدارة التعويضات شفهياً واعتماده للمذكرات الرسمية وتمثيل إدارة التعويضات أمام وزارة المالية؟

عبدالصمد يقترح قانوناً لتنظيم حقوق استخدام السكن الخاص

أعلن النائب عدنان عبدالصمد عن اقتراح بقانون لمحاربة المضاربة والمتاجرة والاحتكار في السكن الخاص واستغلاله كمجال استثماري مربح، مؤكداً أن هذا الاقتراح لا يمس حقوق الاستخدام للسكن الخاص ويبقي على أسعار العقار في حدودها المعقولة.

واعتبر عبدالصمد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن القضية الإسكانية من أبرز المشاكل التي يعاني منها المواطن، متمنياً أن يوليها مجلس الأمة الاهتمام المطلوب في دور الانعقاد الحالي.

وبين أنه بحسب البيانات والإحصاءات هناك أكثر من 92 ألف أسرة كويتية أي ما يعادل ثلث الأسر الكويتية لا تملك منزلا، والمواطن العادي لا يستطيع أن يملك منزلا من خلال راتبه السنوي حتى وصوله إلى سن التقاعد، وذلك بسبب الارتفاع الفاحش بقيمة العقارات.

وأوضح أنه نتيجة لذلك الدولة تتحمل تكلفة الوضع الخالي وأكثر من مليار دينار تحملتها الميزانية العامة كبدل إيجار خلال 5 سنوات.

ورأى أن من ضمن الأمور التي ساهمت في رفع قيمة الأراضي السكنية هي قضية استغلال المناطق السكنية كمجال استثماري مربح لتجار العقار، مبينا أن المناطق السكنية أصبحت مناطق استثمارية تجارية يتم شراؤها من قبل التجار بغرض تأجيرها للغير.

وأكد أن الأدهى والأمر هو أنه ليس فقط أن الأشخاص يستثمرون في السكن الخاص بل أصبحت هناك محافظ استثمارية تدخل في استثمار المناطق السكنية وتستفيد من دعم الكهرباء والماء. وبين أن الاقتراح بقانون يتضمن فرض رسوم سنوية قدرها 50 دينارا للمتر المربع الواحد على كل من يملك أكثر من عقارين سكنيين أو أكثر من ألفي متر في المناطق السكنية، مؤكدا أن الرسوم تحتسب على كل متر مربع زائد عن المساحة المذكورة.

وأضاف أن الاقتراح يتضمن استثناءات لبعض الحالات كمن يحصل على العقار بالميراث وأيضا للسكن الكبير كالقصور واستثناءات أخرى لمن يستغل هذه المساحات للسكن فعليا. وذكر إن الاقتراح ينص على أنه –باستثناء بعض الحالات– يمنع تداول السكن الخاص إلا بعد مرور فترة معينة، وهذا الأمر معمول به في دول خليجية للحد من المتاجرة بالسكن الخاص.

وشدد عبدالصمد على أن الاقتراح بقانون لا يمس حقوق الاستخدام للسكن الخاص ويهدف إلى الإبقاء على أسعار العقار في حدودها المعقولة، مرحبا بأي ملاحظات تقدم على الاقتراح بقانون

عدنان عبدالصمد

الجمهور: بدل إيجار لمن ينطبق عليه قانون «من باع بيته»

أعلن النائب فايز الجمهور عن تقدمه باقتراح برغبة في شأن صرف بدل الإيجار للمواطنين ممن ينطبق عليهم قانون (من باع بيته) لحين تسلم المسكن الملائم، جاء في مقدمته:

لما كانت القضية الإسكانية من أهم القضايا الحيوية التي تهم وتشغل عددا كبيرا من المواطنين والشارع الكويتي .

ومع الحاجة الماسة لعدد كبير من الأسر الكويتية ممن ينطبق عليهم قانون من باع بيته للحصول على سكن ملائم لهم ولأبنائهم وما زالوا على قوائم الإنتظار للحصول على سكن، ومن منطلق العدل والمساواة بين جميع المواطنين وتخفيف الأعباء المادية عن كاهل الأسر الكويتية وإلتزاماً من الدولة بمراعاة ظروفهم وتسهيلاً لهم في مواجهة الظروف المعيشية الصعبة .

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« صرف بدل الإيجار للمواطنين ممن ينطبق عليهم القانون رقم (2) لسنة 2015 (من باع بيته) لحين تسلم المسكن الملائم الذي كفله لهم القانون

من جهة أخرى عقدت لجنة شؤون الإسكان والعقار اجتماعها مؤخرا لاختيار رئيس ومقرر اللجنة.

وقال النائب فايز الجمهور في تصريح صحافي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة إن أعضاء اللجنة قاموا بتزكيته رئيسا لها، وتم انتخاب النائب د. عبدالعزيز الصقعبي مقررا للجنة.

وتمنى الجمهور أن يكون أعضاء اللجنة عند حسن ظن الجميع في تكملة المسيرة في القضية الإسكانية وتحقيق طموح وأحلام الشعب الكويتي، مشيرا إلى أن أعضاء اللجنة اجتهدوا في دور الانعقاد السابق لتحقيق شيء ما للمواطن الكويتي في قضية السكن وتلبية تطلعاته بشكل كريم وسريع.

فايز الجمهور